سياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر

Policies and Strategies to combat Poverty

أوضايفية حدة [1*]

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، hassina_economie@hotmail.com

تاريخ الاستلام 2019-11-06 تاريخ القبول: 2019-12-30 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى استعراض أهم سياسات و استراتيجيات الحد من مشكلة الفقر من خلال الدراسات و الخطط و البرامج التي تتبناها بعض الدول للقضاء على الفقر أو الحد منه، و التي تتطلب إعداد خطط طويلة المدى تضع في الاعتبار طبيعة قضية الفقر والظواهر المرتبطة بها من ناحية، والأهداف التنموية من ناحية أخرى. و قد توصلت الدراسة أنه و بقدر ما هي معقدة مشكلة الفقر المتعددة الأبعاد الا أنه هناك من الدول من استطاعت أن تقطع أشواطا كبيرة نحو النجاح في التقليص من حدة الفقر و مظاهره و أصبحت نماذج يحتذى بها في هذا الجانب. بالتركيز على ايجاد حلول طويلة الأجل و مستدامة يستفيد منها الفقراء و توزع عوائدها بشكل عادل بما يضمن حقوق هذه الفئات كالاقتصاد التضامني، أو التنمية الريفية، أو التمويل **الأصغر**.

الكلمات المفتاحية الفقر، أسبابه، قياسه، سياسات و استراتيجيات، تجارب ناجحة

Abstract :

. This paper aims to review the most important policies and strategies to reduce the problem of poverty through studies, plans and programs adopted by some countries to eradicate or reduce poverty, which requires the preparation of long-term plans that take into account the nature of the issue of poverty and the phenomena associated with it On the one hand, development goals on the other. The study found that, as complex as the multidimensional problem of poverty, there are countries that have made great strides towards success in reducing poverty and its manifestations and have become role models in this aspect, Focusing on finding long-term and sustainable solutions that benefit the poor and distribute their revenues equitably to ensure the rights of these groups such as solidarity economy, rural development, or microfinance.

Keywords poverty, causes, measurement, policies and strategies, successful experiences

JEL Classifications : I30, I32

[1] -أوضايفية حدة، hassina_economie@hotmail.com

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04 ، العدد03، السنة 2019، ص.ص: 34-49.

مقدمة:

ظلت قضية الفقر والقضاء عليه عقودا طويلة في جدول أعمال المنظمات الدولية. تارة في صلب الاهتمامات وتارة أخرى خارجها، وذلك رهنا بتغير الأجواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العالمية، وفي أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تراجعت قضية الفقر عن مقدمة الاهتمام العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية " الكساد، المديونية"، إلا أنه مع بداية التسعينيات طرحت مكافحة الفقر في العالم من جديد بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر. وتمثل مشكلة الفقر تحديا عالميا كبيرا حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير منهم مازال يعيش في فقر مدقع، كما أنها تعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية منذ أقدم العصور. [1] لكن في نفس الوقت هناك من الدول من استطاعت بفعل استراتيجيات و سياسات مدروسة و ملائمة أن تخطو خطوات كبيرة للأمام في القضاء على الفقر و التقليص من آثاره ، و لعل نموذجي **بنك جيرامين ببنغلاديش، و مؤسسة أمانة اختيار بماليزيا** أهم هذه التجارب الناجحة ليس على المستوى الوطني أو الاقليمي فحسب، و انما أصبحت نماذج رائدة عالميا.

الاشكالية: ما هي السياسات و الاستراتيجيات المسخرة للحد من مشكلة الفقر؟ و كيف تمكنت الدول الناجحة في تحقيق هذا الهدف و ما العوامل التي ساعدتها على ذلك؟

فرضيات البحث: للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضية الرئيسة التالية:

- ✓ يستدعي القضاء على الفقر اتباع سياسات و استراتيجيات تأخذ في أولويتها أن الفقراء هم الثروة غير المستغلة لعدم الاستثمار فيهم و الاستفادة المثلى من قدراتهم مما يشكل هدرا للموارد المتاحة.

أهمية الموضوع: يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لكونه يعالج مشكلة لطالما أرهقت اقتصاديات و مجتمعات بأكملها، و التي تتزايد حدتها يوما بعد يوم رغم المؤتمرات و الندوات التي تنعقد هنا و هناك و تنادي بضرورة معالجة هذه الظاهرة بوضع سياسات واستراتيجيات للخروج منها، لكن تبقى درجة الاستجابة لتجاوز هذه المشكلة تختلف من دولة إلى أخرى، إذ أن هناك من الدول من حققت انجازات في الخروج من براثن الفقر، لكن في نفس الوقت مازالت مجتمعات أخرى تتخبط في التقليص على الأقل من الفقر وآثاره، مما يعني ضرورة وضع تجارب للدول الناجحة كي تؤخذ كنماذج يستفاد منها، فرغم اختلاف أشكال الفقر و أسبابه من دولة إلى أخرى لكن تبقى عوامل النجاح يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو الهدف.

أهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ✓ ماهية الفقر، أسبابه و طرق قياسه و مؤشراته؛
- ✓ القاء نظرة حول أهم السياسات و الاستراتيجيات لمكافحة الفقر؛
- ✓ أهم التجارب التي كانت رائدة في معالجة مشكلة الفقر و الحد منها مع استخلاص عوامل النجاح.

المنهج المتبع: نظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض وصفيا لظاهرة الفقر وأسبابه ومؤشراته، مرورا بتحليل معدلات الفقر عالميا و اقليميا و وطنيا، مع تحليل عوامل نجاح التجارب الرائدة في بعض الارقام والمؤشرات.

2-ماهية الفقر: ليس الفقر مجرد مشكلة تتعلق بالفقراء، فهو أحد التحديات التي تواجه جميع المدافعين عن العدالة الاجتماعية وجميع الباحثين عن النمو المستدام . ولا سبيل إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق اقتصاد عالمي مستقر ومزدهر إلا بتحقيق القدرة الإنتاجية والاستهلاكية لكل مواطني العالم . ومن الأمور الأساسية لتوسيع نطاق الأسواق والنهوض بها باعتبارها شريان الحياة للمشاريع والنمو الاضطلاع بمسعى توفَّر له أسباب النجاح من أجل زيادة القدرة الاستهلاكية للغالبية من سكان العالم، ولا سيما هؤلاء الذين يعيشون على دخول منخفضة . ولن يكون الاقتصاد عالميا بحق إلا بإدراج الفقراء في عداد المستهلكين الفعليين[2].

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04 ، العدد03، السنة 2019، ص.ص: 34-49.

2-1- تعريفات للفقر: الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، وأكثرها شيوعاً هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة. ومن الأقوال الشهيرة عن الفقر: هو الجوع والوحدة وعدم وجود مأوى يؤوى اليه عند انتهاء اليوم وحرمان وعنصرية واستغلال وجهل.

على المستوى العام : الفقر ناتج عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل - لأي سبب كان -غالباً ما يكونون فقراء. وهذا التعريف للفقر يحمل بين طياته إحدى التعريفات الثلاثة التي يعرف بها الفقراء، والتي حددت في منتدى العالم الثالث سنة 1994: [3]

°**التعريف الموضوعي للفقراء:** ويركز التعريف على كون الفقراء هم الأفراد غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. و يعتبر كلاً من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم1990 م أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل.

°**التعريف الذاتي للفقراء:** يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته؛ فإذا شعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه - بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية - يعد فقيراً.

°**التعريف الاجتماعي للفقراء:** هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية.

ومن التعريفات التي تأتي مصاحبة لتعريف الفقر هو تعريف حد الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء؛ فمن يقعون عند الحد الفاصل أو أدنى منه يوصفون بأنهم فقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير الفقراء. و قد حدده البنك الدولي في تقرير التنمية عام 1992 م بأنه 400 دولار للفرد عام 1990 م وما يوازيها من دولارات حتى عام 2000م.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الفقر ببعد إنساني أعمق؛ وهو أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة و نيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريمة.

و يمكن **تعريف الدول الفقيرة:** بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية، وتوفر المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ومستوى الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع ويضاف إلى ذلك معاناتها من التدهور والاستنزاف المستمر لمواردها الطبيعية، مع انخفاض مستوى دائرة الفقر.

وقد عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار، وعددها 45 دولة معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا.

وبرنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة. هذا البرنامج وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها 70 دولة من دول العالم، أي هناك حوالي 45% من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي أن هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفى هنا بذكر أن 30 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (15% من السكان).

لقد تطور مفهوم الفقر تطوراً سريعاً خلال القرون الماضية، ابتداءً من ارتباط الفقر بانخفاض دخل الفرد ومروراً بإدخال مفاهيم الحرمان النسبي والمتعدد ووصولا إلى اخذ عامل الزمن في الاعتبار، وادراج قضايا احترام النفس وعدم مقدرة الفرد على مشاركة ومواكبة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً و سياسياً وغيرها من الجوانب الأخرى التي ما تزال مثار الجدل بين الاقتصاديين. و يبين الشكل الموالي بعض القضايا التي تم إدراجها في مفهوم الفقر:[4]

الشكل رقم 1: بعض القضايا التي تم إدراجها لمفهوم الفقر

المصدر: علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر و توزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 144، 2018، ص 9

2-2- قياس الفقر: تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء و معرفة أماكن تواجدهم و حجمهم نسبة الى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية و مستوياتهم التعليمية و الصحية. و ذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط و السياسات الرامية الى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر الى اللافقر. و من أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة تستخدم بعض الأدوات و المؤشرات التي تساعد في الحكم على فقر أو عدم فقر الاسرة، و من الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:[5]

أ-طريقة الاعتماد على خط الفقر: يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء و شدة فقرهم و حجم الفجوة بينهم و بين خط الفقر. و يعرف خط الفقر(**Poverty Line**): بأنه الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، و يعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، و يعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر، فالأفراد أو الأسر التي يكون انفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة ، و الأسر أو الأفراد التي يكون انفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة، فهناك أصناف لخط الفقر منها:

- ✓ **خط الفقر المدقع(Abject Poverty Line)**: يعرف على أنه مستوى الدخل أو الانفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.
- ✓ **خط الفقر المطلق(Absolute Poverty Line)**: يعرف على أنه مستوى الدخل أو الانفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية و غير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن و الملبس و التعليم و الصحة و المواصلات.
- ✓ **خط الفقر النسبي(Relative Poverty Line)**: الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محدد في سلم الدخل يعتبر فقيرا، و اختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط و البعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، و تعتبر هذه

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04 ، العدد03، السنة 2019، ص.ص: 34-49.

القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي، و يختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان و مكان معينين.

و يمكن قياس الفقر بطرق عديدة يتمتع كل منها بمزايا و حدود، و تستند القياسات في الغالب إلى الدخل النقدي أو الاستهلاك، وخطوط الفقر الدولية التي غالباً ما يشار إليها و البالغة دولارا واحداً أو دولارين لليوم الواحد هي أمثلة عن هذا النهج، باعتبار أنّ دولاراً واحداً في اليوم يشكل" فقراً مدقعاً"، ودولاراً إلى دولارين في اليوم يشكل "فقراً حاداً إلى متوسط." وفي الواقع، هذه القياسات هي للفقر المطلق.

ب-**كما يعرّف الفقر مقترناً ببعض المساوئ وبعض أوجه انعدام المساواة:** و يقاس انعدام المساواة عادةً بمعامل جيني الذي يظهر أوجه انعدام المساواة الموجود في توزيع البيانات المتعلقة بالدخل أو الاستهلاك الشخصي (أو الأسري)، و هو يعرّف باعتباره نسبة مرفقة بقيم تتراوح بين صفر وواحد، فالقيمة 0 تقابل المساواة التامة أي يتمتع الجميع بالدخل نفسه. أما القيمة1 فتقابل انعدام المساواة التام (أي شخص واحد يتمتع بكل الدخل).

ج-**طريقة تلبية الاحتياجات الأساسية:** تعد طريقة أخرى يتم من خلالها معالجة الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر. وتتكون المؤشرات المركبة لتلبية الاحتياجات الأساسية من خلال تخصيص علامات للوفاء بالاحتياجات الأساسية المعترف بها والمرتبطة بالإسكان ونوعية الإسكان والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمالة والدخل، ... إلخ. [6]

2-3-أسباب و مؤشرات الفقر: تتعدد أسباب الفقر لكن اغلبها يصب في ما يلي:[7]

أ. يعتبر فقدان الأمن الغذائي سبباً من أسباب الفقر حيث يحرم الفقراء من أهم مورد يمتلكونه وهو القوة والمهارة في العمل والإنتاج.

ب. يواجه الفقراء في الريف وخاصة المزارعون من صغار الملاك الذين يمتلكون أسر مصاعب ضخمة في الحصول على قروض، وخدمات، والتكنولوجيا، والوصول للأسواق التي تمكنهم من تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية و العمالة.

ج. •عدم توافر فرص العمل وفرص الحصول على دخل: ترتبط غالبية الوظائف المتوفرة في مجال الزراعة بدخول منخفضة وغير مستقرة وظروف صحية سيئة وعدم المساواة بين الجنسين في الأجر والفرص والحماية الاجتماعية المحدودة، و بسبب النفاذ المحدود للتدريب والخدمات المالية والإرشادية وتسهيلات التجهيز، ستكون الفرص الجذابة محدودة في المناطق الريفية.

د. عدم المساواة: ينجذب أهل الريف إلى المناطق الحضرية حيث يتوقعون حصولهم على فرص عمل أفضل و نفاذ أفضل للخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية.

هـ. النفاذ المحدود للحماية الاجتماعية: لا يمتلك حوالي % 73 من سكان العالم نفاذ كافي للحماية الاجتماعية و يعيش غالبيتهم في مناطق ريفية في البلدان النامية، حيث يواجهون مصاعب تتعلق بإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية و البيئية.

و. تغير المناخ: يعتبر المزارعون من صغار الملاك والذين لديهم أسر، وصغار الصيادين، والمجتمعات التي تعتمد على الغابات والرعاة أكبر الفئات تضررا بالكوارث المرتبطة بالطقس والتي تزيد حدتها ووتيرتها. كما يؤدي الجفاف وما يتصل به من تقلبات في أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الفقر والجوع والحاجة إلى إيجاد خيارات قابلة للتطبيق في أماكن أخرى.

ز. استنزاف الموارد الطبيعية بسبب التدهور البيئي و تغير المناخ: يؤثر تدهور الأراضي والتصحر في حوالي ثلث الأراضي المستخدمة في أغراض الزراعة وفي حوالي 1.5 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، مما يدمر إنتاجية المزارعين وقدرتهم على

الصمود. و تزيد التغيرات المناخية واستخدام التقنيات الزراعية غير الملائمة من تفاقم تلك التحديات. و يعتبر التدهور الكبير للأرض أحد الدوافع الأساسية للنزاعات في الأراضي الجافة الأفريقية، وخاصة بين الرعاة و المزارعين.

ح. فشل استراتيجيات التنمية في تحقيق اهدافها وعدم تحقق الاصلاحات الاقتصادية؛ اضافة الى النمو السكاني السريع وما يرتبط بذلك من ارتفاع معدلات الاعالة ونسب البطالة وانخفاض مستويات التعليم والصحة العامة.

و تشكل حلقة الفقر المفرغة مجمل محددات الفقر الرئيسية وما يرافقها من خصائص و مؤشرات، حيث تتكون هذه الحلقة من أربعة ركائز اساسية تنعكس بالسلب على المجتمعات وتزيد من حدة الفقر فيها، وهي تدني الدخل، التهميش وعدم التمكين، تفاوت الدخول وتهديد التنمية المستدامة. ولكل ركيزة من هذه الركائز محددات و مؤشرات دالة عليها، فتدني الدخول ترتبط بتدني الأجور والتي بدورها ترتبط بتدني الانتاجية والتي يحكمها حجم المشاركة و الحراك وكفاءة الموارد البشرية... الخ. وكذلك الأمر في باقي المؤشرات والمحددات ، فاذا ما استمر تزايد الفقر في المجتمعات فان ذلك من شأنه أن يعمل على تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومن ثم تهديد كافة برامج التنمية.[8]

الشكل رقم 2: حلقة الفقر(مؤشرات و محددات)

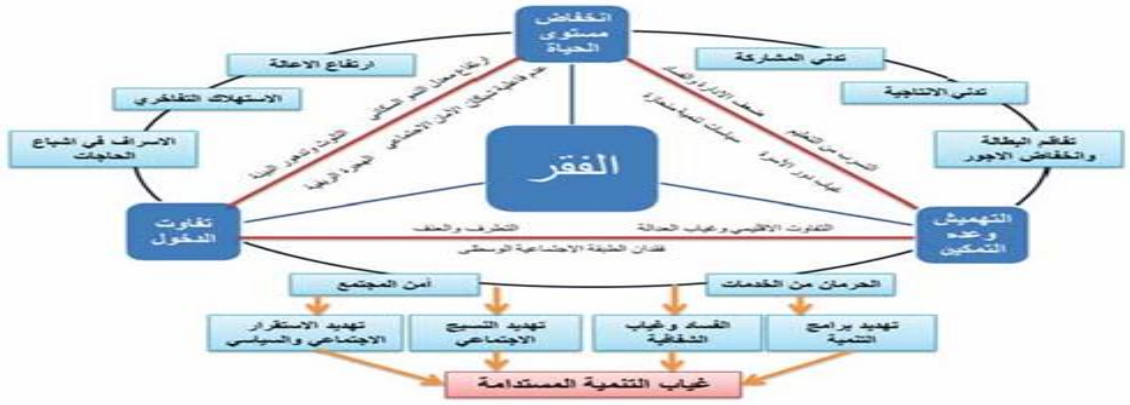

المصدر: مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، مشروع مبادرة التوعية بأهداف الانمائية للألفية: سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، كلية التخطيط العمراني و الاقليمي، جامعة القاهرة، مارس 2012، ص12

وبالعودة إلى عام **1990** كان **% 36** من **سكان العالم** يعيشون في فقر وفقا لتعريف خط الفقر الدولي بأن دخلهم أقل من **1.90** دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة ا الشرائية في عام **2011** ، وبحلول عام **2015** انخفضت هذه النسبة من **% 11.2** في عام **2013**إلى.**% 10** وبلغ العدد المطلق للفقراء **736** مليونا في عام **2015** منخفضاً من نحو مليارين في عام1990.[9]

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04 ، العدد03، السنة 2019، ص.ص: 34-49.

الشكل رقم 3: معدل الفقر العالمي و عدد الفقراء1990-2015

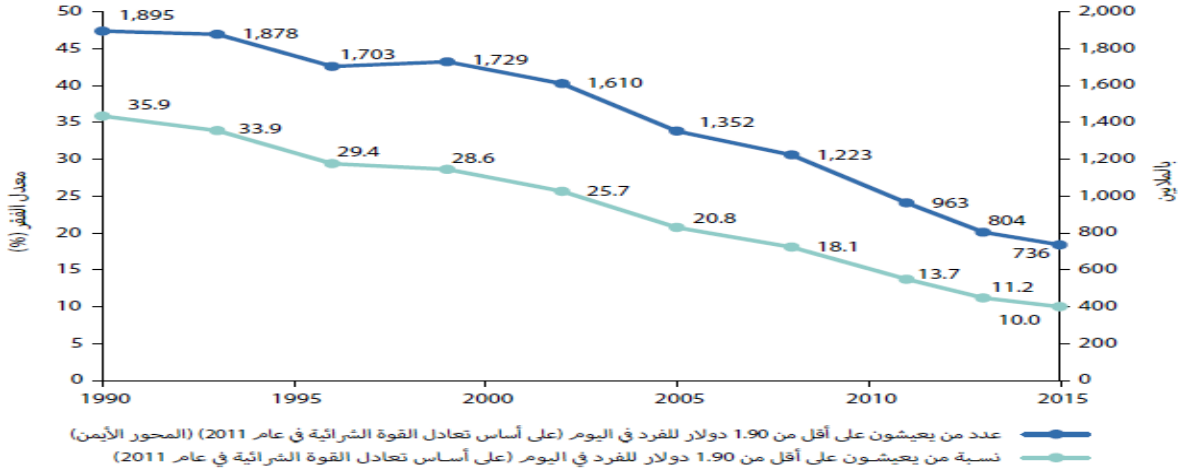

المصدر: حل معضلة الفقر، عرض عام، تقرير الفقر و الرخاء المشترك2018، البنك الدولي،، ص2

و بالنسبة **للجزائر** تبين الاحصائيات و حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لسنة **2014** ، أن نسبة **1,65 %** من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر **1%** في الوسط الحضري، و **2,7 %** في الوسط الريفي. و بلغت شدّة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر متعدد الأبعاد نسبة**36,07 %**، منها **34,88 %**في الوسط الحضري مقابل **38,42 %** في الوسط الريفي. وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المعدل بشدة الحرمان0,006 (**0,003** في الوسط الحضري مقابل **0,011** في الوسط الريفي)[10]

و **على المستوى الاقليمي**، تمثل نسبة السكان تحت خط الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الحضرية في الدول العربية حوالي 8% بينما تمثل حوالي 29% في المناطق الريفية، و هذا التباين يدل على عدم تكافؤ الفرص بين سكان الحضر و الريف في النفاذ الى بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة و التعليم. [11]

جدول رقم1: مؤشر الفقر حسب خط الفقر الوطني في الريف و الحضر سنة 2014

البلد	الجزائر	المغرب	الأردن	فلسطين	العراق	مصر	سوريا	اليمن	جزر القمر	السودان	موريتانيا
الحضر	5,8	1,6	13,9	26,1	14,8	15,3	30,8	20,7	34,5	26,5	20,8
الريف	4,8	9,5	16,8	19,4	30,6	32,3	36,9	40,1	48,7	57,6	59,4

المصدر: البنك الدولي 2017

3- سياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر: يعتبر الفقر من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة وسيلتها وهدفها الإنسان وتوفير فرص الحياة الكريمة له ولأجياله القادمة، لذلك وجدت عدة سياسات مستدامة موجهة أساسا لتحسين ظروف معيشة الإنسان، والتي تعمل على تمكين الفئات الفقيرة من وسائل العيش التي تضمن لهم كسر حلقة الفقر، غالبا ما تكون هذه السياسات مزيج متكامل بين خلق فرص اقتصادية وتقديم مساعدات اجتماعية كما لا يمكن الاستغناء عن التعليم والتكوين. وفي ما يأتي أهم السياسات المستدامة المعتمدة للحد من الفقر: [12]

-3-1-**النمو الاقتصادي المستدام :** يتربع هدف النمو الاقتصادي على رأس السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري ولكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الأخر من المعادلة هو توزيع عوائد النمو المحقق بعدالة بين الأفراد. و ترتبط استدامة النمو الاقتصادي مع نجاحه في تخفيض معدلات الفقر في اعتماده بشكل أساسي على رأس المال البشري والبحث العلمي والتقانة في استدامة معدلات مرتفعة من النمو، والذي يشكل مصدر أكثر أهمية من التراكم الكمي لرأس المال، واعتباره أن الفقراء هم الثروة غير المستغلة، لعدم الاستثمار فيهم والاستفادة المثلى منهم في عملية الإنتاج. و يعد النمو الاقتصادي محابيا للفقراء إذا ما أدى إلى تخفيض أعداد الفقراء أو إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، وتمثل هذه المقاربة تطورا ايجابيا، حيث تركز على النمو الذي يحدث في متوسط إنفاق الفقراء مقارنة بمعدل النمو الذي يتحقق في الاقتصاد ككل .

3-2-**الاقتصاد الاجتماعي التضامني :** يعمل الاقتصاد الاجتماعي التضامني على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، ومن ثم التوفيق بين حيوية الديناميكيات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية. وبناء عليه، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الدعامة الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص. وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادرا على تعبئة وتوفير ثروات هامة، مادية وغير مادية. و يعرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني على أنه الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو- تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. كمل يشير الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي الى مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات هيكلية- ومستقلة(جمعيات تعاونيات، تعاضديات)، تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيه حرا. أما عن المجالات التي ينشط فيها الاقتصاد الاجتماعي فهي متعددة، إذ تشمل التأمين(مثل التعاونيات) والصناعات التقليدية، والفلاحة، والمعالجة المستديمة للنفايات، وتشغيل المعوقين، وتوفير فرص الحصول على التعليم، والمحافظة على التراث الثقافي، إضافة إلى تمويل المشاريع الصغرى.

3-3-الإنفاق الحكومي الاجتماعي :يعد الإنفاق العام من أهم البنود الرئيسية المستخدمة للحد من الفقر باعتباره آلية مهمة لإعادة توزيع الدخل، وهو الإنفاق الذي يمول المسؤولية الاجتماعية للدولة اتجاه المجتمع بشكل عام، وغالبا ما تتم من خلال تمويل ودعم المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات التعليم والصحة. إن هذا النوع من الإنفاق يساهم بشكل مباشر في تحسين نوعي وكمي لرأس المال البشري لبلد ما، وبالتالي فإنه يطور القدرات الإنتاجية للموارد البشرية للبلد غير أن هذا لا ينفي مفهوم الحق في التعليم والرعاية الصحية كحق من الحقوق الأساسية التي يجب أن يحصل عليها الفرد دون أي تمييز

3-4-التنمية الريفية المستدامة: يتمحور مفهوم التنمية الريفية المستدامة حول إيجاد استراتيجية يمكن بواسطتها وفي نفس الوقت حماية البيئة مع التغلب على الفقر أو تنمية ريفية ذات بعد بيئي، بمعنى أن التنمية الريفية المستدامة تستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الفقراء، وزيادة سبل الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأراضي وفرص العمل والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد المتاحة، بما يضمن المحافظة على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق . و تتضمن استراتيجية التنمية الريفية للحد من الفقر أربع مداخل هي:

- ✓ تمكين ودعم فقراء الريف؛
- ✓ تنويع مصادر الدخل؛

- ✓ المساواة في النوع الاجتماعي؛
- ✓ تنمية البنية الأساسية الريفية.

3-5-التنمية البشرية المستدامة: التنمية البشرية ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل إنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ، فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج بل إنه الهدف أيضا من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف . فهي تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة فهي تعطي أولوية للحد من الفقر، والعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي ولإعادة تأهيل البيئة، وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة .

-3-6- توفير التمويل للفقراء (التمويل الأصغر): إن تزايد التوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها- قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى بروز التمويل الأصغر كأهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمامهم للتمويل. و يعرف التمويل المتناهي الصغر على أنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض، ومدخرات، وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية، إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف، كما يمكن تعريف التمويل الأصغر أنه تقديم حزمة من الخدمات المالية للفئات من أصحاب الدخل المحدود(المحتاجين) النشطين اقتصاديا الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمال وأنشطة يديرونها ، التي تم تأسيسها من مواردهم الذاتية. وتتضمن هذه الحزمة الخدمات المالية(القروض، التأمين، التحويلات..)

3-7- برامج التنمية الاجتماعية: تكمن أهمية السياسات الاجتماعية في كون فوائد النمو لاتصل إلى الجميع تلقائيا، ويتم تبرير السياسات الاجتماعية ليس فقط من وجهة النظر الإنسانية بل أيضا لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل تحقيق النمو والاستقرار. و تعرف على أنها" أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية وإكمالها كجزء من واجباتها نحو مواطنيها ففي إطار العقد الاجتماعي الذي يعتبر أساس العلاقة بين الدولة والمواطنين. يتم تحديد الحقوق والواجبات المتفق عليها لتعزيز المصالح المشتركة، حيث يقوم المواطنون بدعم حكوماتهم من خلال تأدية واجباتهم المعتمدة، مقابل أن تضمن لهم الحماية والرفاه من خلال سياساتها وخططها الإنمائية. " وتسعى التنمية الاجتماعية إلى إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل وهي: -الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك؛ -الحاجة إلى الاستقرار والأمن؛ -الحاجة إلى الحماية الاجتماعية و ضمان الحقوق الأساسية؛ -الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

4- التجارب الناجحة: يعد البحث في التجارب التي خاضتها الدول النامية، والتي كللت بالنجاح في تقليص معدلات الفقر، من بين المواضيع المهمة التي تسمح بتوضيح الرؤية، وخلق تصور للدول التي لا يزال جزء مهم من سكانها يعاني من الفقر والحرمان رغم اختلاف التركيبة البشرية، والظروف الاقتصادية، والسياسات المنتهجة، والأسباب التي أدت إلى استفحال مظاهر الفقر، غير أن هذه الاختلافات لا تمنع الاستفادة من هذه التجارب التي تعتبر رائدة عالميا.[13]

4-1- مشروع بنك جرامين: ينظر بنك جرامين **(Grameen Bank)** أو مصرف القرية؛ باللغة البنغالية، إلى الإنسان الفقير كإنسان كامل الأهلية، يستطيع أن يكافح ليخرج من دائرة الفقر بكده وعرقه، ويتعامل معه بإنسانية ويسعى لتنميته وتحسين إمكاناته وقدراته ونوعية حياته سعياً لإخراجه من دائرة الفقر من خلال مسيرة كفاح طويلة يشارك فيها برأيه وجهده، بل وماله. و هي تجربة تعود منافعها ليس فقط على أعضائها بل على مجمل الاقتصاد و المجتمع البنغالي، كما هي في نفس الوقت مدرسة تتعلم منها الإنسانية، لذلك

استحقت النجاح الذي منحها 7 جوائز محلية وعالمية سابقة، ومنح صاحبها 60 جائزة محلية وعالمية، إضافة إلى 27 دكتوراه فخرية، و15 تكريما خاصا من بلدان العالم المختلفة قبل أن يتوج ذلك بجائزة نوبل. وقد حصل بنك جرامين ومؤسسه الاقتصادي البنغالي البروفيسور محمد يونس على جائزة نوبل للسلام، في أكتوبر عام 2002م؛ نظير جهودهما في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية.

أ-أهداف المشروع: على المستوى العملي؛ فإن أهداف البنك من بدايته كمشروع واضحة وتتضمن:

- ✓ مد التسهيلات المصرفية للفقراء من الرجال و النساء.
- ✓ القضاء على استغلال المرابين للفقراء.
- ✓ إيجاد فرصة للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المستخدم أو محدود الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية.
- ✓ دمج أفراد القطاع المهمش من المجتمع في نموذج مؤسسي، يستطيعون استيعابه والتعامل معه ويستمدون منه القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعاون ودعم متبادل.
- ✓ إدارة دفة الحلقة المفرغة القديمة من : دخل قليل، ومدخرات قليلة، واستثمار قليل إلى دخل أكبر، وائتمان أكبر، ثم مزيد من الاستثمار فمزيد من الدخل.

و لما كانت جميع المؤسسات المالية القائمة لا تقرض الفقراء، وبخاصة النساء الريفيات، بدأ البروفيسور يونس؛ في عام 1972 م، مشروعا بحثيا عمليا لاستكشاف إمكانيات تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف. و قد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة. و قد حقق المشروع بالفعل نجاحاً في محافظة يتاجونج (**Chittagong**) في الفترة من 1972 إلى 1979. عندئذ امتد المشروع بمساعدة مصرف بنجلاديش إلى محافظة تانجيل(**Tangail**)، وفي الفترة من 1979 إلى 1983 م، وامتد العمل بنجاح إلى محافظات دكا(**Dhaka**)، و رانجبور(**Rangpur**)، و باتواخالي (**Patuakhali**)و في سبتمبر1983 تم تحويل المشروع إلى بنك جرامين، حيث ساهمت الحكومة فيه بنسبة 60 **%**من رأس المال المدفوع بينما كانت النسبة الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين. و في عام 1986 م صارت النسبة 25 **%** للحكومة و 75 **%** للمقترضين. و وصل عدد الفقراء المقترضين من البنك في عام 2006 م إلى حوالي 6,61 مليون؛ منهم 97 **%**من النساء، ويمتلكون 94 **%**من أسهم البنك.. ولا يطلب منهم أي ضمانات إضافية نظير هذه القروض، ولا يطالبهم بتوقيع أي حجج قانونية؛ ولا يساق أيا منهم إلى المحكمة في حالة عدم السداد .ورغم ذلك فقد بلغت نسبة سداد القروض 98,85**%** ؛ حيث بلغ إجمالي القروض التي وزعها البنك منذ إنشائه 5,72 مليار دولار، تم رد 5,07 مليار دولار.

ب-الانجازات: استطاع بنك جرامين تحقيق عدة إنجازات؛ منها تحقيقه لأرباح منذ تأسيسه، باستثناء الأعوام 1983م، 1991م، 1992م، حيث بلغ إجمالي أعمال البنك خلال عام 2005م حوالي 112,40 مليون دولار، وإجمالي النفقات 97,17 مليون دولار، وبلغ صافي الأرباح 15,21 مليون دولار، وذلك على الرغم من أن فوائد بنك جرامين هي الأدنى في بنجلاديش؛ حيث تصل إلى 10%على قروض المشروعات المدرة للدخل، أي 1,5 دولار على قرض يصل إلى 15 دولار طوال العام، ونسبة 8٪ على قروض الإسكان، ونسبة 5%على قروض الطلاب، أما قروض الأعضاء المكافحين أو المتسولين فلا فوائد عليها. وكان من نتيجة برامج البنك أن أظهرت أحدث عمليات المسوح الداخلية أن 58 **%** من أسر مقترضي البنك قد نجحت في تخطي خط الفقر، بينما تتحسن أحوال النسبة الباقية بشكل مضطرد، وهي في سبيلها إلى تجاوز ذلك الخط[14]. و في ما يلي بعض الخصائص لهذا البنك: [15]

✓ لقد بلغت ممتلكات بنك جرامين في 2009 أكثر من **1491**مليون دولار، بعدما كانت تقدر ب **391 مليون** دولار سنة **2002**

الجدول رقم2: ممتلكات بنك جرامين للفترة2002-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مبلغ ممتلكات GB	391	467	558	678	849	1005	1205	1491

المصدر: فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص113

✓ كما بلغت قيمة القروض الممنوحة للفقراء سنة 2005 ب **48.08** مليون دولار، وقدرت سنة 2009 ب **87.41** مليون دولار، بمعدل ارتفاع قدر ب **81.80 %** ، كما بلغ حجم القروض الممنوحة للسكنات للفترة **2009 - 2005** مبلغ **564** مليون دولار، وبعدد سكنات قدر خلال نفس الفترة ب **63037** مسكن.

الجدول رقم3 :حجم القروض الممنوحة، القروض الممنوحة للسكنات خلال الفترة2005-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	206	2007	2008	2009
حجم القروض الممنوحة	48.08	49.87	50.43	54.11	87.41
القروض الممنوحة للسكنات	110	139	96	152	168
عدد السكنات	11345	13211	9743	14729	14009

المصدر: فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص114

✓ و تركزت معظم المشاريع الصغيرة الممنوحة سنة 2009 على قطاع التجارة وقطاع تربية المواشي، ثم قطاع الزراعة والجدول التالي يوضح لنا أنواع هذه المشروعات الصغيرة

الجدول رقم4: أنواع القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة لسنة2009 حسب النوع

الوحدة: مليون دولار

النوع	الرجال		النساء		المجموع
	رقم القرض	المبلغ	رقم القرض	المبلغ	النسبة
البني التحتية	2139	7.37	69925	1751.53	10.96
الزراعة	2629	7.968	125467	2846.40	17.57
تربية المواشي	3162	7.363	164221	3438.05	21.09
الخدمات	315	8.920	16868	434.35	2.66
التجارة	4357	14.90	205110	4829.631	29.89
باعة الأرضية	61	1.55	11284	230.899	1.40
التسوق عند الأبواب	2816	11.19	92412	2624.67	16.43
المجموع	**15479**	**49.85**	**685287**	**16155.54**	**100**

المصدر: فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص115

كما نجح البنك في وضع سياسات جديدة لم يسبق تطبيقها في العمل المصرفي؛ كسياسته في تقييم فروعه وموظفيه بإعطاء رموز ملونة للفروع والموظفين المتميزين في أعمال محددة وفقاً لمقياس رقمي للإنجاز من 100 درجة، وقد حصل 1,246 فرعاً على النجمة الخضراء لتحقيقه 100 % في نسبة سداد القروض، وحصل 1,431 آخرون على النجمة الزرقاء لتحقيقهم أعلى أرباح، بينما حصل 1,179 فرعا على النجمة البنفسجية لقدرتها على توفير كل تمويلها من دخلها وإيداعاتها الخاصة، وتقدم 308 فروع بطلب الحصول على النجمة البنية لتمكنهم من تعليم 100 % من أبناء أسر المقترضين من البنك، وتقدم 45 آخرون بطلب الحصول على النجمة الحمراء؛ لأن كل أعضائه قد جاوزوا خط الفقر، وسوف يتم منحهم تلك النجوم بعد الفحص والتأكد من إنجازهم. وأقر البنك سياسة رائدة لفتح الفروع الجديدة تقوم على أن يمول الفرع نفسه من الإيداعات التي يحصل عليها، ولا يحصل الفرع على أي تمويل من المكتب الرئيس أو من أي فرع آخر، وينتظر من كل فرع جديد أن يحقق التدفق المالي خلال عام من تشغيله[16].

4-2-ماليزيا: تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً. لقد نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها لمواجهة الفقر برامج محددة أبرزها: [17]

- ✓ **برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً**: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.
- ✓ **برنامج أمانة أسهم البوميبترا**: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.
- ✓ **برنامج أمانة اختيار ماليزيا**: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.
- ✓ **منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء** أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.
- ✓ **تقديم قروض بدون فوائد** لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًّا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.
- ✓ **توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة**، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020م.

- ✓ **دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء** والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.
- ✓ **القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء** مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

لعبت المؤسسات غير الحكومية في ماليزيا دو را كبيرا في تخفيض نسبة الفقر ومن بين هذه المؤسسات نجد **مؤسسة أمانة اختيار AIM ()** . تأسست مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا (**AIM**) سنة1987 كأمانة خاصة تحت عقد اتحاد الأمانات سنة **1952** ، وظيفتها الأساسية هي مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء الماليزيين، وهي تعتبر أكبر مؤسسة للإقراض قصير الأجل في ماليزيا ، وتوجد أنشطتها حاليا في عشر ولايات ماليزية، تنشط هذه المؤسسة أكثر مع النساء المعيلات لأسر فقيرة، تأسست أمانه اختيار على فكرة بنك جرامين **Grameen Bank** ببنغلاديش لمحاربة الفقر عن طريق منح قروض صغيرة للفقراء، إلا أن الاختلاف بين أمانه اختيار وبنك جرامين هو أن أمانه اختيار ليست مصرفا مثل جرامين بنك، كما أن هذه المؤسسة لا تتقاضى فوائد ربوية مقابل تقديم قروض إلى الفقراء، حيث تتبع الطرق الإسلامية في منح القروض، وتأخذ **4 %** من نسبة القرض كخدمات إدارية، وتعمل المؤسسة وفق الصيغ الإسلامية والمتمثلة في المضاربة والمشاركة.

قبل حصول الفقير على القرض يأخذ تدريبا وشرحا يبين له طريقة الحصول على القرض وكيفية توظيفه، وتقدر فترة التدريب بستة أشهر، وتقسم هذه الدورة على ثلاث مراحل يجب أن يجتازها المتدرب بنجاح، كما يخضع الموظفون والأعضاء المشتركين إلى برامج تدريب دورية ومكثفة، من أجل زيادة مها ا رتهم ورفع قدراتهم العملية وقد تستمر فترة تدريبهم إلى ستة أشهر، كما يشارك الفقراء في تحديد خطة توظيف القرض، وذلك أثناء فترة التدريب ثم يقوم موظفو المؤسسة بتقويم الخطط والموافقة عليها، ويتم تحديد حجم القرض المتاح.

و في ما يلي أهم خصائص و ملامح عمل هذه المؤسسة كما يلي: [18]

أ- **مصادر تمويل مؤسسة أمانه اختيار :** تغطي مؤسسة أمانه اختيار تكاليف عملياتها من خلال المصاريف الإدارية التي تأخذها نظير كل قرض تمنحه، و تتراوح المصاريف الإدارية التي تأخذها بين **6** دولارات وعشرين دولارا، وفقا لحجم القرض، كما تساهم الحكومات الولائية في تغطية النفقات الإدارية، وتحصل المؤسسة على دعم من طرف الحكومة الاتحادية والهيئات التابعة لها، وللتغلب على مشكل التمويل الذي يعترض المؤسسة من وقت لآخر تقوم المؤسسة بالاقتراض من رصيد الأعضاء بعد استئذانهم، وتستخدم أموالهم في استثمارات محددة لمدة سنة مقابل معدل ربح مقداره **2 %** .

الجدول رقم5: مصادر تمويل مؤسسة أمانة اختيار2009

الجهات المانحة والضامنة للقرض	حجم التمويل (مليون دولار)
قروض حكومية بدون فوائد	78.9
ضمانات وقروض بواسطة الحكومة	4.9
قروض من وكالات التنمية الرسمية	4.5
اعتمادات مالية من الحكومة الاتحادية والولايات	7.9

المصدر: فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص86

تهدف القروض التي تقدمها مؤسسة أمانه اختيار إلى زيادة دخول الفقراء، ويستفيد من القرض الأول الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري **285** رنجيت، أو متوسط نصيب الفرد من الدخل في حدود **75**رنجيت في الشهر، أما القرض الثاني فيوجه إلى المقترضين الفقراء الذين سبق لهم الاقتراض مرتين وتمكنوا من تسديد ديونهم، وتبلغ مستويات دخولهم الشهرية **600** رنجيت، أما القرض الثالث فيوجه إلى الفقراء الذين لديهم سجل جيد في الأداء، وسداد كامل في الوقت ولديهم **25 %** من قيمة ممتلكاتهم.

الجدول رقم6: برامج القروض متناهية الصغر لأمانة اختيار

نوع القرض	حجم القرض (رنجيت)	فترة السداد
برنامج قرض اختيار 1	1000-2000	50 أسبوعا
برنامج قرض اختيار 2	5000-9900	50-15 أسبوعا
برنامج قرض اختيار 3	10000	50-15 أسبوعا.

المصدر: فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص87

ب- **تقييم أداء مؤسسة أمانه اختيار - في تخفيض نسبة الفقر في ماليزيا:** وصل أعضاء أمانه اختيار عام **2010** أكثر من **253631**ألف عضو بعدما كان العدد سنة **1991** يقدر ب8689 عضو، وأصبح لديها أكثر من **87** فرعا في ماليزيا، كما عرف أ رسمال المؤسسة تزايد من سنة لأخرى فبعدما كان يقدر ب **2.97** مليون رنجيت سنة **1991** ارتفع المبلغ إلى **110.5** مليون رنجيت سنة **2010**، اتسعت دائرة المستفيدين من قروض المؤسسة من **2.14** مليون رنجيت سنة **1991** إلى**89.9** مليون رنجيت سنة **2010** ، وغطت هذه القروض الصغيرة أهم النشاطات الإنتاجية التي يزاولها الفقراء، حيث أن **52 %** من قروض المؤسسة يستفيد منها صغار تجار التجزئة، والمنتجات المحلية، والمصنوعات اليدوية، بينما **22 %** من القروض يستفيد منها المزارعون وحوالي **11 %** للذين يزاولون تربية الحيوانات وأنشطة أخرى، وبلغت نسبة تسديد القروض ب **99,5 %**في المتوسط للفترة **1991-2010** ، مما يدل على الزيادة الكبيرة في دخول المستفيدين، وقدرتهم على السداد . وساهمت مؤسسة أمانه اختيار في دفع تكاليف الحج للماليزيين المسلمين، وبلغت نفقات الحج التي ساهمت فيها للفترة من **2006-2011** ب **440100** رنجيت، وساهمت أيضا كذلك في دفع تكاليف العلاج للفقراء، حيث قدر المبلغ المخصص لهذه المصاريف للفترة2000 -2011 ب **37.275** - مليون رنجيت، عموما نجد أن تزايد قروض مؤسسة أمانه اختيار أحدثت تحسنا في مستويات معيشة الفقراء، حيث أن هناك **57 %** من الأعضاء قد خرجوا من دائرة الفقر، وحوالي **32 %** تحسنت أوضاعهم، بينما بقيت **11 %** من الشريحة في حالة فقر.

الجدول رقم7: التأثير على دخول الفقراء للفترة1988-2009

الوحدة: رنجيت

الرقم	المؤسسة	السنوات	التأثير على الدخول		الزيادة
			قبل	بعد	
01	AIMأمانه اختيار	1988	142	220	78
02	AIMأمانه اختيار	1990	142	460	318
03	SERU JPMبحوث اقتصادية واجتماعية	1991-1990	198	465	259
04	AIMأمانه اختيار	1993-1991	223	532	309
05	USM جامعة سانس الماليزية	1995-1994	201	760	559
06	AIMأمانه اختيار	2005-2004	321	1904	1583
07	UUM جامعة الترا الماليزية	2009-2008	515	2675	2160

المصدر: فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص89

5- خاتمة: و لأن الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول، بادرت هذه الأخيرة بإعداد السياسات و تطوير البرامج الاجتماعية و التنموية التي تساهم في القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد على جميع المستويات الوطنية و الاقليمية و العالمية. و قد حققت قفزات نوعية في التقليص من معدلات الفقر و مظاهره و تحسين ظروف الفقراء، و النموذجين الماليزي و البنغالي من أهم النماذج الناجحة و البارزة في هذا المجال.

النتائج و التوصيات:

- ✓ إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات فشل هيكلية ونظم اقتصادية واجتماعية عديمة الجدوى، و هو نتاج للاستجابات السياسية غير الملائمة وضحالة القدرة على رسم السياسات العامة، وعدم كفاية دعم الدول ؛
- ✓ أي استراتيجية سليمة للحد من الفقر يجب أن تركز بقوة على مشاركة الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر في وضع السياسات الرامية إلى تحسين حياتهم؛
- ✓ لا يمكن أن تقتصر استراتيجية شاملة للحد من الفقر على آليات دعم الدخل فحسب، بل يجب أن تشمل سياسات تفعيل لتحفيز نشاطات توليد الدخل للفقراء في سن العمل؛
- ✓ تشير التجارب من مختلف أنحاء العالم، الى أن مستويات الفقر تتراجع بفعل التحوّلات الاجتماعية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد سياسات اجتماعية شاملة تهدف إلى توفير الخدمات للجميع.

قائمة المراجع:

[1]-فاطمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص2

[2]- تقرير الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة91، الطبعة الأولى، جنيف، سويسرا، افريل2003، ص13

[3]- مكافحة الفقر، الإصدار 13، مركز الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1427، ص 19-22

[4]- علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر و توزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 144، 2018، ص 8

[5]- اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع الالكتروني:www.arab-api.org تاريخ الاطلاع 2019/1/13

[6]- تعزيز العمالة الريفية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، 2008، ص 12

[7]- الهجرة و الزراعة و التنمية الريفية، تقرير منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدةFAO، ص 8

[8]- مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، مشروع مبادرة التوعية بأهداف الانمائية للألفية : سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية، كلية التخطيط العمراني و الاقليمي، جامعة القاهرة، مارس 2012، ص 10

[9]- حل معضلة الفقر، عرض عام، تقرير الفقر و الرخاء المشترك2018، البنك الدولي

[10]- ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي التبع لهيئة الامم المتحدة، ص66 على الموقع*www.cnes.dz* تاريخ الاطلاع 2019/9/8

[11]- التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، صندوق النقد العربي، http://www.amf.org.ea تاريخ الاطلاع 2019/1/13، ص 36

[12]- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، اطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1 ، سطيف2018، ص77

[13]- عباس وداد، مرجع سبق ذكره، ص60

[14]- مكافحة الفقر، الاصدار 13،مرجع سبق ذكره، ص 93

[15]- فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص113-115

[16]- مكافحة الفقر، الاصدار 13،مرجع سبق ذكره، ص 93

[17]- محمد شريف بشير، كيف تهزم الفقر؟، *https://archive.islamonline.net* .تاريخ الاطلاع 2019/9/10

[18]- فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص84